

"البنك الدولي" لا يثق بحكومة الانقلاب



الأحد 25 أكتوبر 2015 12:10 م

أكد الخبير وأستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية نادر فرجاني أن البنك الدولي لا يثق في حكومة السيسي، ولا سياساتها الاقتصادية.

ودلل فرجاني على ذلك برفض بعثة البنك الدولي أن يتم توجيه القرض الذي تطلبه مصر من البنك الدولي، لتمويل عجز الموازنة لما فيه من أوجه فساد كبيرة، مشددًا على منح القرض لمشروعات تنمية حقيقية تخدم الشعب المصري.

وتأكيدًا لانعدام ثقة المؤسسات الدولية في السيسي وسياساته، اشترط البنك الدولي أن يشرف مباشرة على المشروعات التي سيمولها في مصر.

وكتب فرجاني، اليوم الأحد، على صفحته بالفيس بوك: "البنك الدولي يبدو أكثر حرصًا على التنمية في مصر من الحكومة الطالمة والفاسدة".

وكانت مصادر اقتصادية تحدثت عن اعتراضات بعثة البنك الدولي على تخصيص القرض لدعم الموازنة العامة للدولة، وطلبه تخصيص القرض لتنفيذ مشروعات تنمية.

كما اشترطت بعثة البنك الدولي أن تتوافق المشروعات التي سيخصص التمويل لها، مع الشروط البيئية المحددة من قبل البنك الدولي، بالإضافة إلى أن يكون البنك مشرفًا أساسيًا على إنفاق القرض.

وأضاف الخبير الدولي نادر فرجاني "الحكومة تعترض باسم الشعب وسيتولى الشعب سداد القرض مع فوائده، على الأغلب بعد أن تكون الحكومة الحالية قد أحيلت إلى مزبلة التاريخ. مع ذلك تريد الحكومة الطالمة والفاسدة تخصيص القرض للموازنة العامة المليئة بمسارب نهب وتبديد للمال العام".

وتابع: "لكن البنك الدولي يفهم ذلك، ولا يثق في مثل هذه الحكومة، ولذلك يصر على أن يخصص القرض لمشروعات تنمية يتولى الإشراف عليها مباشرة".

وكانت وزيرة التعاون الدولي بحكومة الانقلاب، سحر نصر، قد صرحت، الأسبوع الماضي، إلى أن بعثة مشتركة من البنك الدولي والصندوق الإفريقي للتنمية تزور مصر حاليًا، للتفاوض على الحصول على 3 مليارات دولار من البنك الدولي، بالإضافة إلى 1.5 مليار إضافية من الصندوق الإفريقي، لمساندة برامج التنمية المصرية.

وكانت المناقشات الأولية بحسب نصر قد بدأت أثناء وجود الوزيرة في ليما، مقر اجتماعات الخريف للبنك والصندوق الدوليين، وتم الاتفاق على إرسال البعثة إلى مصر للتفاوض، عقب انتهاء هذه الاجتماعات.

بينما أشار هاني قدرى، وزير المالية، إلى أن الحكومة قد توصلت إلى اتفاق مع البنك الدولي، للحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار "لدعم الموازنة العامة للدولة"، على أن تحصل مصر على القرض على شرائح لمدة 3 سنوات.

على أن يكون معدل الفائدة على هذا التمويل أقل من 2%، وتصل فترة السداد إلى 35 سنة، بالإضافة إلى فترة سماح 5 سنوات.

وببلغ إجمالي محفظة استثمارات البنك الدولي في مصر خلال السنوات الـ3 القادمة، نحو 5.5 مليارات دولار، بينما تقدر محفظة الصندوق الإفريقي بـ3 مليارات دولار.